

## كيري: لا اتفاق، عالم تعالج طهران المسائل العالقة

في ما يشكل المحاولة الأخيرة للتوصل إلى اتفاق نووي بين إيران ومجموعة «1+5»، يجتمع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع نظرائه في مجموعة «1+5»، نهاية الأسبوع في فيينا، في جلسة مفاوضات شاقة للتوصل إلى حل لإحدى أبرز القضايا الدبلوماسية الشائكة عالمياً، في الوقت الذي جدد فيه الرئيس الإيراني حسن روحاني التأكيد أن إيران تمضي في المفاوضات إلى الأمام «في ظل توجيهات المرشد الأعلى للجمهورية»، الذي كان قد أعاد، قبل أيام، التشديد على «الخطوط الحمراء» لأي اتفاق مرتقب. وبعد سنوات طويلة من التوتر و20 شهراً من المناقشات الشاقة، تحاول الأطراف التوصل إلى اتفاق نهائي، غالباً ما يوصف بأنه تاريخي، بالتزامن مع دنق نهاية المهلة النهائية التي حددتها هذه الأطراف، في نهاية حزيران الجاري، والتي من الممكن تمديدها، وفق ما أوجت به التصريحات المتبادلة، خلال الأيام الماضية.

وفيما ينتظر وصول ظريف إلى فيينا، السبت، حيث سيلتقي كيري، ثم يلحقهما وزراء مجموعة «1+5» - حذر الوزير الأميركي، أمس، من أنه لن يكون هناك اتفاق بين إيران والدول الكبرى، إن لم تعالج طهران المسائل العالقة في هذا الملف. وقال خلال مؤتمر صحفي: «من الممكن ألا يلبي الإيرانيون كل ما جرى الاتفاق عليه في لوزان، وفي هذه الحالة لن يكون هناك اتفاق»، في إشارة منه إلى الإجراءات التي نص عليها الاتفاق المرحلي بين طهران والدول الكبرى، في 2 نيسان في سويسرا، مقابل رفع العقوبات الدولية والغربية المفروضة على إيران.

ولفت كيري إلى أن «الأيام المقبلة ستبين ما إذا كانت المسائل العالقة ستعالج أو لا»، مضيفاً إنه «إذا لم تعالجها (إيران)، فلن يكون هناك اتفاق»، ومكرراً للمرة الثانية تحذيره من احتمال فشل هذا الماراثون الدبلوماسي الدولي في شوطه الأخير.

تصريح كيري أتى، رداً على سؤال بشأن ما كان قد أدلى به، الثلاثاء، المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي، حين جدد التأكيد على «الخطوط الحمراء» لبلاده في المفاوضات النووية، وأبرزها رفع «فوري» للعقوبات، فور

التوقيع على الاتفاق المحتمل وعدم تضمن هذا الاتفاق أي بند يجيز تفتيش «مواقع عسكرية» إيرانية. وعن هذه التصريحات، قال كيري إنها «ليست جديدة»، مؤكداً أن المهم هو «ما تم الاتفاق عليه في نص المستند». وأضاف الوزير الأميركي إنه يتجه إلى فيينا، الجمعة، و«أريد أن أرى إن كنا سنعطي هذا المجهود الدفع الذي يستحقه».

ورغم تحذيرات كيري، إلا أن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريبكوف، رئيس فريق المفاوضات الروس، صرح بأن نص الاتفاق النهائي أصبح جاهزاً بنسبة 90%، موضحاً أن هذا التقويم يأخذ بالاعتبار أهمية المواضيع التي جرى التنسيق بشأنها، وليس حجم النص المتفق عليه.

مع ذلك، لا تزال فرنسا والمملكة المتحدة تكرران أن أي اتفاق ينبغي أن يشمل إمكانية زيارة مواقع عسكرية «إن دعت الحاجة». وفي هذا المجال، قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، الأربعاء، إن «فرنسا تريد التوصل إلى اتفاق متين، يتضمن الحد من القدرات النووية الإيرانية في مجال البحث والإنتاج، أي إقرار

نظام تفتيش متقدم يشمل حتى المواقع العسكرية إذا لزم الأمر». وتابع الوزير الفرنسي إن «هذا يعني أنه لا بد، أيضاً، من توقع العودة التلقائية للعقوبات في حال خرق إيران التزاماتها»، معتبراً أن «كل ذلك مهم، سواء للأمن الإقليمي أو للتحرك ضد الانتشار النووي».



إلى جانب نقاط الخلاف هذه، يبدو لقاء حاسم في فيينا السبت وتلميح إلى إمكان التمديد



الاتفاق معقداً تقنياً، فالخبراء والدبلوماسيون الموجودون في فيينا، منذ مطلع الشهر، يتوقعون وثيقة من 40 إلى 50 صفحة، يمكن لكل تفصيل فيها أن يكون موضع تفاوض دقيق.

بناءً عليه، أعلن دبلوماسي أميركي، أمس، أن المفاوضات يمكن أن تمتد إلى ما بعد المهلة المحددة. وقال المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «قد لا نتمكن من الالتزام بمهلة 30 حزيران، لكن قد نكون قريبين» من ذلك.

ويأتي كلام المسؤول الأميركي في وقت أشار فيه المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، محمد باقر نوبخت، إلى أنه إذا بقي غموض يمكن معالجته من خلال تمديد المفاوضات، فمن الطبيعي أن نوافق على هذا التمديد، لكنه أعرب عن أمله بأن «ننهي المفاوضات في موعدها المحدد».

من جهته، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران تمضي في المفاوضات إلى الأمام «في ظل توجيهات المرشد الأعلى للجمهورية»، مشيراً إلى سعي طهران ل«ضمان حقوق الشعب الإيراني، عبر المفاوضات الجادة والتفاهم المتصف والعدل».

وفي مادية إفتار أقيمت مساء الأربعاء، قال روحاني: «لن نقبل أن يؤدي التأخير أو الإسراع في المفاوضات إلى الإضرار بمصالح البلاد». كما أشار إلى أنه «ينبغي علينا المضي في هذا الأمر إلى الأمام، عبر التحلي بالصبر والأناة والحكمة وبمساعدة الجميع والدعم والتوجيه من المرشد الأعلى، وفي ظل التعاضد والتلاحم والدعم من قبل جميع الأحزاب والفئات السياسية».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)

## البرزاني في مواجهة الأحزاب الكردية

أدى بدء المشاورات في برلمان إقليم كردستان حول تعديل قانون رئاسة الإقليم إلى انقسام أحزاب البرلمان إلى قطبين متناحرين، الأول بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الراض للتعديل، والقطب الثاني المتمثل بالأحزاب الأخرى التي قدمت مشاريع قانونية للحد من صلاحيات الرئيس

أربيل - هستانيار قادر

بدأت شيئاً فشيئاً ملامح صراع جديد داخل برلمان إقليم كردستان العراق وخارجه بين الأحزاب الكردية، بعدما باشر بقراءة أولية لأربعة مشاريع قوانين لتعديل قانون رئاسة الإقليم بهدف تقليص صلاحيات الرئيس، ليضاف إلى المشاكل الأخرى التي يعيشها الإقليم مع استمرار الخلاف على مسودة الدستور والخلاف على تحديد الرئاسة موعد الانتخابات الرئاسية قبل الاتفاق على آلية انتخاب الرئيس.

الحزب الديمقراطي الكردستاني، برئاسة رئيس الإقليم مسعود البرزاني، صاحب الكتلة البرلمانية الأكبر قاطع اجتماع البرلمان، رافضاً أي تعديل للقانون الذي يراه انقلاباً من قبل الأحزاب الأخرى عليه، علماً بأن الحزب يحضر رئيسه لفترة

رئاسية جديدة، وخاصة أن كرسي الرئاسة من حصة الحزب حسب التوافقات السياسية بينهم. مقاطعة كتلة «الديموقراطي» لجلسة البرلمان هي الأولى له منذ عام 2005 في مواجهة كل من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني والأحزاب الأخرى المعارضة سابقاً المتمثلة بحركة التغيير والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية.

وبدأت هذه المشكلة عندما بادرت الأحزاب الأربعة إلى طرح أربعة مشاريع قانونية لتعديل قانون الرئاسة بهدف تقليص صلاحيات الرئيس وانتخابه من قبل البرلمان والإصرار على عدم ترشح البرزاني لولاية ثالثة، وهو أمر يعتبرونه انتهاكاً لقانون رئاسة الإقليم الناقد، الذي يحظر تولي الرئيس أكثر من ولايتين متتاليتين.

وبعكس هذا التيار، يصير «الديموقراطي» على انتخاب الرئيس من قبل الشعب وعدم تقليص صلاحياته. وهذا الموقف جاء بعد أيام من تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في 20 آب المقبل، الذي رفضته الأحزاب من دون تعديل قانون رئاسة الإقليم، فيما اعتذرت المفوضية العليا للانتخابات عن عدم التحضير لها في المدة المتبقية.

ولأول مرة منذ تشكيل حكومة الإقليم في العام الماضي بمشاركة أغلب الأحزاب الرئيسية، تنقسم مكوناتها داخل البرلمان إلى قطبين متناحرين وسينسحب هذا الخلاف إلى المشاكل العالقة بين الأحزاب حتى خارج قبة البرلمان أيضاً.

المتحدث باسم كتلة «الديموقراطي» البرلمانية، محمد علي، يصير على رفض كتلته تعديل قانون رئاسة الإقليم ويربطه بموقف مقاطعة جلسة البرلمان من قبل كتلته.

وشدد محمد علي، في حديث إلى «الأخبار»، على أن «الخطوة من قبل الأحزاب ضد التوافق السياسي الذي بنيت على أساسه حكومة الشراكة الوطنية»، محذراً من أنه «إذا استمرت الأحزاب في المضي قدماً في إجراء قراءة ثانية لتعديل قانون الرئاسة بهدف إقراره بدون موافقتنا فسيكون لنا رأي آخر».

وحول إمكان إقرار القانون بأغلبية من دون موافقة الحزب الديمقراطي، لفت محمد علي أنه «ليس هناك تعريف



للأقلية والأغلبية في الديموقراطية التوافقية».

الضربة الموجهة التي تلقاها «الديموقراطي» في هذا الصراع الجديد كانت موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني المصر على تعديل قانون رئاسة الإقليم. ومعلوم أن «الاتحاد» أقرب الأحزاب إلى «الديموقراطي» وقد وقع الحزبان في عام 2007 على اتفاق استراتيجي بينهما لمراعاة سياسة بعضهما البعض ودخول الانتخابات باقائمة موحدة وتوحيد مواقفهما السياسية.



تهدف التعديلات إلى تقليص صلاحيات الرئيس وانتخابه من قبل البرلمان



النائب عن «الاتحاد الوطني»، بيكرد الطالباني اعتبر طرح مشاريع القوانين لتعديل قانون الرئاسة منغذاً قانونياً إلى حل مشكلة كرسي الرئاسة القادمة للإقليم، مشيراً إلى أن قراءة قوانين التعديل جاءت لبلورة التوافقات السياسية عليها بين الأحزاب.

وأوضح الطالباني في حديث

إلى «الأخبار» أن «سبب تحفظ (الديموقراطي) من قراءة تعديلات قانون رئاسة الإقليم هو أنهم يريدون انتخاب رئيس الإقليم من خارج البرلمان، في حين تشير المشاريع الأربعة للأحزاب الرئيسية إلى انتخاب رئيس من داخل البرلمان».

ويبقى شهران كمدمة فاصلة أمام الأحزاب الرئيسية في الإقليم لحسم مسألة الرئيس المقبل للإقليم من دون حدوث فراغ قانوني قبل نهاية شهر آب المقبل، أي تاريخ انتهاء ولاية البرزاني الرئاسية. وما زاد الطين بلة أنه حسب قانون الرئاسة الناقد، فإن البرزاني لا يستطيع الترشح لولاية الثالثة في وقت يبحث فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني عن سبل قانونية لترشيحه، حتى لو كانت عن طريق توافقات سياسية خارج قبة البرلمان وتمديد ولايته بعد ذلك من داخل البرلمان.

ويستبعد سكرتير البرلمان، فخردين قادر العمل بمبدأ الأغلبية في إمرار تعديل قانون الرئاسة قبل انتهاء ولاية البرزاني ويربط حسم هذه المسألة بتوافقات بين الأحزاب السياسية.

وأوضح قادر في حديث إلى «الأخبار» أن «كرة مسألة رئاسة الإقليم الآن في ملعب الأحزاب، لا في البرلمان» وشدد على أنه «ليس هناك وقت كاف لحسم هذه المسألة، وتأخيرها ليس في صالح الأحزاب وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعد منصب رئيس الإقليم من نصيبه».

ويتوقع المحلل السياسي جرجيس كوليزادة لجوء الحزب الديمقراطي إلى لعب كل الأوراق المتاحة أمامه لإفصال تعديل قانون رئاسة الإقليم بما فيها مراجعة توافقاته مع الأحزاب الأخرى من داخل الإقليم وفي الحكومة المركزية أيضاً، معتبراً مقاطعة كتلة «الديموقراطي» لجلسة البرلمان بمثابة رسالة تحذير إلى الأحزاب الأخرى.

وشدد كوليزادة في حديث إلى «الأخبار» على أنه «كلما أصر الحزب الديمقراطي على ترشيح البرزاني لرئاسة الإقليم مع عدم قدرته قانونياً، يصبح الاتفاق على تمديد ولايته أكثر تعقيداً، لذا يجب على «الديموقراطي» أن يكون أكثر مرونة في هذا الشأن».

بدأت هذه المشكلة حيث طرحت مشاريع لتعديل قانون الرئاسة (الرشيف)

